

## شالأزمة المالية العالمية (رؤية عامة)

دكتور/ إيهاب محمد يونس

### مقدمة :

إن السمة الغالبة للنظام الاقصادى الرأسمالى هو تتابع الأزمات الواحدة تلو الأخرى، فمنذ فترة قصيرة كانت أزمة ارتفاع مستويات الأسعار التى أصابت معظم دول العالم، ولم تنتهى هذه الأزمة حتى وقعت الأزمة المالية الأخيرة، والتى انطلقت شرارتها الأولى من الولايات المتحدة ثم امتدت بعد ذلك لتطول كافة دول العالم.

### مشكلة الدراسة :

إن طبيعة النظام الاقصادى الرأسمالى العالمى الآن بما يشهده من حالة اندماج بدرجة كبيرة، جعلت انتقال الأزمات الاقتصادية أيسر ما يكون. وتكمن مشكلة الدراسة فى أن الأزمة المالية العالمية الحالية لم تكن بالطبع الأولى، بل هى حلقة جديدة من حلقات (أزمات) الرأسمالية المتتابة. وهذا مما يخشى منه، خاصة بعد تحول الاقصاد المصرى واندماجه بدرجة كبيرة إلى النظام الرأسمالى.

### فرضية الدراسة :

تنطلق الدراسة من فرضية أن النظام الرأسمالى أو اقصاد السوق الحر ليس هو النظام الأصلح للنظام الاقصادى العالمى، و لا أدل على ذلك من الآثار السلبية البالغة التى لحقت بمعقل الرأسمالية ذاتها ألا وهى الولايات المتحدة، والتى امتدت بدورها إلى الدول التى تدور فى فلكها.

### **هدف الدراسة :**

يتمثل هدف الدراسة في محاولة رصد آثار الأزمة المالية سواء على الاقتصاد العالمي أو المصري وتداعيات ذلك على الدول والقطاعات المختلفة، وما مدى إمكانية التغلب على تلك الآثار.

### **خطة الدراسة:**

تنقسم خطة الدراسة إلى المباحث التالية :

المبحث الأول: مضمون الأزمة المالية العالمية.

المبحث الثاني: آثار الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي.

المبحث الثالث: آثار الأزمة المالية على الاقتصاد المصري.

المبحث الرابع: سبل مواجهة آثار الأزمة المالية العالمية.

### **الخاتمة:**

### **النتائج**

### **المراجع**

## المبحث الأول

### مضمون الأزمة المالية العالمية

إن الأزمة المالية الأخيرة قد ألفت بظلال من الشك حول كثير من القضايا الهامة، والتي طرحت من قبل- أهمها مدى صلاحية النظام الرأسمالي للاستمرار- لكن تفجر هذه الأزمة قد أعاد طرحها وبقوة للنقاش؛ ومن ثم فإن الأزمة المالية الأخيرة وإن كان ورائها سبب أساسي وهو هيكل وطبيعة النظام الرأسمالي نفسه؛ إلا أنه كانت هناك كثير من العوامل المساعدة، والتي أدت إلى انتقال هذه الأزمة إلى بقية دول العالم.<sup>1</sup>

#### أولاً: بداية الأزمة ومراحلها:

يمكن القول إن منتصف شهر سبتمبر 2008 شهد تفجر الأزمة المالية في الولايات المتحدة؛ لذلك فقد اعتبر المحللون الاقتصاديون بداية الأسبوع الثالث من ذلك الشهر أسبوعاً تاريخياً للاقتصاد الأمريكي؛ حيث شهد العديد من الأحداث الهامة:

- انهيار مؤسسات مالية ضخمة، بعد سنوات طويلة من النجاح.
- اضطراب مؤسسات أخرى للاندماج خشية السقوط والإفلاس.
- تواصل الانهيار الاقتصادي ليطال مؤسسات مالية كبرى في أوروبا وآسيا باعتباره نتيجة محتومة لارتباطها الاستثماري بالسوق المالية الأمريكية.

#### رغم ذلك فقد سبق هذا التاريخ مراحل كثيرة قبل تفجر هذه الأزمة منها:

- في عام 2001 م سجلت شركة ( يو. أس . أير ويز ) طلباً لإشهار الإفلاس علماً أن أصولها تقدر بنحو 7.81 مليار دولار مقابل ديون بلغت قيمتها 7.83 مليار دولار. وهذه الشركة هي سابع شركة طيران أمريكية، كما إنها تشغل المكانة رقم 14 في قائمة كبرى شركات الطيران العالمية، وتخدم أكثر من 200 موقع داخل الولايات المتحدة وتنظم رحلات جوية للمكسيك وكندا ودول منطقة الكاريبي واعترف مسئول الشركة بان خسائرها بلغت ملياراً ونصف مليار دولار في عام 2001 م .

<sup>1</sup> د. إيهاب محمد يونس : حول الأزمة الحقيقية للرأسمالية، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، يناير 2009

- فى يناير عام 2002 م أعلن إفلاس الشركة العملاقة الأمريكية المتحكمة فى الطاقة (إنرون)، والتي تحكمت فى دفة النفط وما يتبع النفط من طاقة كهربائية، والتي تعتبر عصب الصناعة الأمريكية بل الاقتصاد الأمريكى بشكل عام. ولم تكن إنرون الوحيدة فى هذا المصير بل كانت معها شركات أمريكية عملاقة مثل (جلوبال كروسينج) و(زيروكس) و(أدلفيا كوميونيكيشن) و(باليجرين سيستمز) و(وورلد كوم).

- شهد عام 2002 م توقف الكثير من شركات الطيران عن العمل، فقد توقفت شركة طيران أمريكية هى (ميد. واى. إيرلاينز) عن العمل وسرحت جميع موظفيها البالغ عددهم 1700 موظف وقال مسؤولو شركة دلتا إيرلاينز ثالث أكبر شركة طيران فى العالم إنه من المحتمل أن تستمر الشركات فى تسريح أعداد من الموظفين. وقد توقع جوردون بيتون رئيس شركة كونتيننتال أن يفقد مابين مائة ومائتى ألف موظف بشركات الطيران حول العالم وظائفهم بسبب الكارثة فى ذلك الوقت؛ وقد كانت خسائر قطاع النقل الجوى فى الولايات المتحدة قد وصلت 17 مليار دولار فى 2001م.<sup>2</sup>

- فى عام 2005م بلغت الديون الوطنية الأمريكية بحدود 8 تريليون و 180 ملياراً من الدولارات وقد أشهر أكثر من مليونى أمريكى ثرى إفلاسهم فى نفس العام.

- فبراير 2007: عدم سداد قروض الرهن العقارى (الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد) فى الولايات المتحدة؛ وهو ما أدى إلى أولى عمليات الإفلاس فى مؤسسات بنكية متخصصة.

- أغسطس 2007: تدهور البورصات أمام مخاطر اتساع الأزمة، والبنوك المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة.

- أكتوبر إلى ديسمبر 2007: إعلان عدة مصارف كبرى انخفاضا كبيرا فى أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقارى.

- 22 يناير 2008: بنك الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى يخفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلى 3.50%، ثم جرى التخفيض تدريجيا إلى 2% بين يناير ونهاية أبريل 2008.

- 17 فبراير 2008: الحكومة البريطانية تؤمم بنك "نورذرن روك".

- 11 مارس 2008: تضافر جهود البنوك المركزية مجددا لمعالجة سوق الإقراض.

<sup>2</sup> عبد الستار أحمد: تداييات ونتائج الأزمة المالية العالمية والمنظور الإسلامى لها <http://saaid.net>

- 16 مارس 2008: بنك "جى بى مورجان تشيز" يعلن شراء بنك الأعمال الأمريكى "بير ستيرنز" بسعر متدن، ومن خلال المساعدة المالية للاحتياطى الفيدرالى.

- 7 سبتمبر 2008: وزارة الخزانة الأمريكية تضع المجموعتين العملاقتين فى مجال إقراض الرهن العقارى "فريدى ماك" و"فانى ماي" تحت الوصاية طيلة الفترة التى تحتاجانها لإعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار. وقد تزامن مع ذلك تدخل السلطات الفيدرالية الأمريكية لانقاذ بنك انديماك للإقراض العقارى من الإفلاس. وذلك بالرغم من أن بنك انديماك يعد من اكبر البنوك التى تقدم القروض العقارية فى الولايات المتحدة.

- 15 سبتمبر 2008: اعتراف بنك الأعمال "ليمان برانرز" بإفلاسه بينما يعلن أحد أبرز البنوك الأمريكية وهو "بنك أوف أميركا" شراء بنك آخر للأعمال فى وول ستريت هو "ميريل لينش".

- اتفاق عشرة مصارف دولية على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحا، كما وافقت البنوك المركزية على فتح مجالات الإقراض لكن ذلك كله لم يمنع تراجع البورصات.

- 16 سبتمبر 2008: بنك الاحتياطى الفيدرالى والحكومة الأمريكية تؤممان بفعل الأمر الواقع أكبر مجموعة تأمين فى العالم "أى آى جي" المهتدة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 9.79% من رأسمالها.

- 17 سبتمبر 2008: تواصل البورصات العالمية تدهورها، و يقل حجم الإقراض فى النظام المالى، كما تقوم البنوك المركزية بتكثيف العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية.

- 18 سبتمبر 2008: البنك البريطانى "لويد تى أس بي" يشتري منافسه "إتش بى أو أس" المهتد بالإفلاس.

- السلطات الأمريكية تعلن أنها تعد خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص البنوك من أصولها غير القابلة للبيع.

- 19 سبتمبر 2008: الرئيس الأمريكى جورج بوش يطلب التطبيق الفورى لخطة إنقاذ البنوك لتفادى تفاقم الأزمة فى الولايات المتحدة.<sup>3</sup>

<sup>3</sup> المراحل الكبرى للأزمة المالية منذ اندلاعها: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres>

- 23 سبتمبر 2008: الأزمة المالية تطغى على المناقشات فى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نيويورك، والأسواق المالية تضاعف قلقها أمام المماثلة حيال خطة الإنقاذ الأمريكية.

- 26 سبتمبر 2008: انهيار سعر سهم المجموعة البنكية والتأمين البلجيكية الهولندية "فورتيس" فى البورصة بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها. وفى الولايات المتحدة يشتري بنك "جى بى مورجان" منافسه "واشنطن ميوتشوال" بمساعدة السلطات الفيدرالية.

- 28 سبتمبر 2008: عرض خطة الإنقاذ الأمريكية على الكونجرس. وفى أوروبا جرى تعويم "فورتيس" من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج. وفى بريطانيا جرى تأمين بنك "برادفورد وبينجلي".

- 29 سبتمبر 2008: مجلس النواب الأمريكى يرفض خطة الإنقاذ؛ وهو ما أدى إلى انهيار وول ستريت بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بشدة، كما واصلت معدلات الفوائد بين البنوك ارتفاعها مانعة البنوك من إعادة تمويل ذاتها.

- أعلن بنك "سيتى جروب" الأمريكى أنه يشتري منافسه "واكوفيا" بمساعدة السلطات الفدرالية.

- الأول من أكتوبر 2008: مجلس الشيوخ الأمريكى يقر خطة الإنقاذ المالى المعدل<sup>4</sup>

- عانت شركات سيارات عالمية مختلفة وشهيرة من تداعيات مالية كبيرة بسبب الأزمة اضطرتها إلى إعلان إفلاسها أو تأجيل ذلك لوقت قريب ومنها شركات (جنرال موتورز) و(كرايسلر) و(بونتياك) و(فورد) واضطرت الخزانة الأمريكية لدعم بعضها بتقديم مليارات الدولارات كقروض ميسرة لها، مع منحها فرصة لوقت محدد كما حصل مع (جنرال موتورز) التى منحت حتى الأول من يونيو 2009 م لاستكمال خطة لإعادة تنظيم نفسها أو إنها تقوم باستعدادات مكثفة ومستمرة لإعلان الإفلاس؛ ولكن هذا الإجراء أدى إلى نتائج سلبية حيث هبطت أسهم هذه الشركة بشكل كبير بسبب ذلك فتعقدت المشكلة أكثر، علماً إن (جنرال موتورز) سجلت خسائر قدرها 31 مليار دولار عام 2008 م وسرحت 21 ألف موظف خلال الربع

<sup>4</sup> المراحل الكبرى للأزمة المالية منذ اندلاعها: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/>

الأول من عام 2009 م وخسرت 6 مليارات دولار ورغم كل ذلك أعلنت جنرال موتورز إفلاسها رسمياً في يونيو 2009 .

كما أقر الاتحاد الأوروبي قروضاً بقيمة 1,2 مليار دولار لدعم شركات صناعة السيارات المضطربة في أوروبا في ظل مخاوف ما لحق بالشركات الأمريكية. وأما شركة كرايسلر الأمريكية لصناعة السيارات فقد أعلنت إفلاسها وقدمت الحكومة الأمريكية لها قرضاً بقيمة ثمانى مليارات دولار هى المحاولة الأخيرة لإعادة هيكلتها. وقد توصلت ( كرايسلر ) وشركة ( فيات ) الإيطالية لصناعة السيارات إلى اتفاقية للاندماج بينهما بحيث تمتلك فيات 20% من أسهم كرايسلر، ويمكن رفعها الى 35% لاحقاً. وفى نفس السياق فإن شركة ( فيات ) تركت فى عام 2009م الباب مفتوحاً أمام إغلاق مصانع تابعة للشركة لظروف مالية قاسية تمر بها الشركة بسبب الأزمة المالية . وقال رئيس الشركة إنه لا يستبعد إمكان غلق مصانع فى إيطاليا. ويعمل لدى شركة ( فيات ) 78 ألف شخص؛ وقد اضطرها تراجع المبيعات الى تقليص رواتب الموظفين. أما شركة تويوتا اليابانية والتي تعتبر أكبر منتج للسيارات فى اليابان فقد أعلنت فى مايو 2009 م إنها سجلت أول خسارة سنوية فى تاريخها حيث منيت بخسائر صافية بقيمة 4,4 مليارات دولار.<sup>5</sup>

- الشركات المفلسة فى فرنسا خلال 12 شهراً من إعلان الأزمة المالية العالمية 53640 شركة وهو أعلى مستوى فى عشرة أعوام وأسرع وتيرة منذ عام 2002م .

- أعلنت حوالى 1010 شركات يابانية إفلاسها قبل نهاية عام 2008 م وقد اضطرت هذه الشركات للقيام بهذه الخطوة لأسباب عدة على رأسها تأثيرها بالأزمة الاقتصادية.

- فى نيسان عام 2009م أعلنت اثنتان من كبرى شركات صناعة الإلكترونيات فى العالم ، ( توشيبا ) و (سونى إريكسون) ، عن خفض الآلاف من قواهما العاملة بتأثير الأزمة الاقتصادية الطاحنة التى أدت لانكماش حاد فى سوق العمل بكافة أنحاء العالم.

### ثانياً: أسباب الأزمة المالية العالمية:

برغم أن الأزمة المالية الأخيرة بدأت فى الولايات المتحدة لكنها ما لبثت أن تحولت إلى أزمة عالمية؛ ومن ثم فقد تعددت الأسباب التى أدت إلى نشأة هذه الأزمة وكذا انتقالها إلى بقية دول العالم، ومن هذه الأسباب نذكر :

<sup>5</sup> عبد الستار أحمد: تداعيات ونتائج الأزمة المالية العالمية والمنظور الإسلامى لها <http://saaid.net>

### (أ) أزمة القروض عالية المخاطر ودور الولايات المتحدة في الأزمة:

تعود الأزمة المالية العالمية الراهنة إلى عام 2006؛ حيث نشأ ما أطلق عليه "أزمة القروض عالية المخاطر" في الولايات المتحدة؛ ولذلك فقد لعبت هذه الأخيرة دورا في انتشار هذه الأزمة.

#### 1- أزمة القروض عالية المخاطر:

إن أزمة القروض عالية المخاطر قد أدخلت القطاع البنكي والمصرفي الأمريكي في دوامة الخسائر والاضطرابات، كما ذهب ضحيتها مئات الآلاف من المواطنين الأمريكيين. وقد بدأت أزمة القروض عالية المخاطر بسبب إقدام العديد من البنوك المختصة في قطاع العقار على منح قروض لمئات الآلاف من المواطنين ذوي الدخل المحدود، متجاهلة بذلك قاعدة الحذر وتقييم المخاطر.

واعتمدت البنوك هذا النهج بناء على الظروف المحيطة، والتي منها النمو غير المسبوق لقطاع العقار والانخفاض الكبير لنسب الفوائد المعمول بها؛ وهو الأمر الذي أدى بأعداد كبير من الأمريكيين إلى حد القناعة أن الفرصة مناسبة لشراء مسكن. لكن لم يستمر هذا الحال طويلا؛ فقد ارتفعت نسب الفوائد فجأة؛ وبالتالي وجد عدد كبير من الأمريكيين أنفسهم عاجزين عن تسديد قروضهم، وأزداد عددهم مع مرور الأشهر، وهو ما أدى إلى وجود حالة من عدم اليقين في أسواق المال ولدى المستثمرين خاصة في قطاع العقارات.

وكان أكثر المضارين من ذلك البنوك المختصة في القروض عالية المخاطر أكثر من غيرها؛ وذلك بسبب ارتفاع نسب الفوائد، وتأثيرها على أوضاع المقترضين ذوي الدخل المتواضع. وبمجرد ظهور الاضطرابات الأولى، تسارعت البنوك إلى مصادرة مساكن العاجزين عن سداد القروض وبيعها على خلفية أزمة مفاجئة وحادة لقطاع العقار نتيجة تراجع الأسعار بنسب كبيرة.<sup>6</sup>

ولمواجهة تداعيات الأزمة المالية منذ نشوب أزمة القروض عالية المخاطر، كان على البنوك المركزية في الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا اتخاذ الإجراءات المناسبة، ومن ذلك إما أن تقوم بتغيير نسب الفوائد أو ضخ أموال في البنوك المتضررة. وقد عمد الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على نهج الخيار الأول، حيث

<sup>6</sup> Daniel Cho :Causes of Financial Crisis, <http://ezinearticles.com/?Causes-of-Financial-Crisis&id=1333051>



بادر في العديد من المرات على خفض النسبة التي تراجعته من 5.25 بالمائة في يونيو 2006 إلى 2 بالمائة أبريل 2008. ولم تكتف الإدارة الأمريكية بهذا الإجراء، بل أختارت الذهاب بعيدا في سعيها إلى تفادي تفشى الأزمة، حيث قررت تأميم ثلاثة بنوك كبيرة.<sup>7</sup>

## 2- دور الولايات المتحدة في انتقال الأزمة:

إن الاقتصاد الأمريكي يعد وبحق البيئة الحاضنة لهذه الأزمة ففيه ولدت وترعرت هذه الأزمة، ليس هذا فحسب بل قامت بدور كبير في نقل هذه الأزمة إلى بقية دول العالم؛ ويتضح ذلك من الآتي:

- أن الولايات المتحدة صدّرت رهنها العقاري الضار إلى مختلف أنحاء العالم، في هيئة أوراق مالية مدعومة بالأصول.

- كما صدّرت أيضا فلسفة السوق الحرة التي ألغت التنظيمات، والتي يعترف مؤيديها الأكبر **الآن جرينسبان** الآن بأنها كانت فلسفة غير سليمة.<sup>8</sup>

- كما صدّرت ثقافة عدم المسؤولية الشركائية، خيارات الأسهم غير الواضحة، والتي شجعت على انتشار الحيل المحاسبية التي لعبت بدورها دوراً مهماً في هذا الانهيار، وذلك كما حدث في فضيحتي إنرون وورلدكوم منذ بضعة أعوام.

- وأخيراً صدّرت الولايات المتحدة انكماشها الاقتصادي إلى بقية دول العالم.<sup>9</sup>

ومن ثم كان دور الولايات المتحدة في هذه الأزمة واضحا للجميع وهو ما دعى كثير من المسؤولين إلى الحديث عن النظام الأمريكي وسلبياته، ومن هؤلاء نذكر:

- الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش: "الاقتصاد الأمريكي في خطر، وقطاعات رئيسة في النظام المالي الأميركي مهددة بالإغلاق".

---

<sup>7</sup> Financial crisis; [http://en.wikipedia.org/wiki/Financial\\_crisis](http://en.wikipedia.org/wiki/Financial_crisis)

- Patrick : The 2008-2009 Financial Crisis – Causes and Effects

<sup>8</sup> **Joseph E. Stiglitz** :The Next Bretton Woods; <http://www.project-syndicate.org/>

<sup>9</sup> **Joseph E. Stiglitz** :The Next Bretton Woods; <http://www.project-syndicate.org/>

- الرئيس الروسى السابق فلاديمير بوتين: "هذا لم يعد انعداما للإحساس بالمسؤولية من جانب بعض الأفراد، بل عدم إحساس بالمسؤولية لدى النظام كله الذى يتباهى بالزعامة العالمية".

- رئيس الوزراء البريطانى جوردون براون: "الاستهتار داخل الولايات المتحدة بالنظام المالى هو الذى أدى إلى أزمة الائتمان المالى التى يعانى منها العالم".

- الرئيس السابق للاحتياطى الفيدرالى الأمريكى آلان جرينسبان: "الأزمة هى الأخطر منذ قرن، ولم تنته بعد وستستغرق مزيدا من الوقت، وأتوقع انهيار العديد من المؤسسات المالية الكبرى بسبب القسوة الاستثنائية لهذه الأزمة".

- الأمين العام للأمم المتحدة بان كى مون: "الأزمة المالية تهدد معيشة مليارات الأشخاص عبر العالم خصوصا الأكثر فقرا".

- وزير المالية الألمانى بير شتاينبروك: "الولايات المتحدة تتحمل مسؤولية الأزمة المالية العالمية الراهنة بسبب الحملة الأنجلوسكسونية التى تهدف لتحقيق أرباح كبيرة، ومكافآت هائلة للبنكيين وكبار مديرى الشركات، والأزمة ستخلق أثارا عميقة وستحدث تحولات فى النظام المالى العالمى".

- رئيس البنك الدولى روبرت زوليك "الأزمة ستؤثر سلبا على الدول النامية، التى تواجه بالفعل ضغوطا على موازين المدفوعات، لأن الأسعار المرتفعة تؤدى إلى تضخم فواتير الواردات"

### (ب) وجود كيانات كبيرة قادرة على خلق السيولة بعيدا عن الرقابة:

إن من أهم العوامل التى ساعدت على سرعة تصاعد هذه الأزمة وجود هذه الكيانات الكبيرة القادرة على خلق السيولة التى تفوق أصولها؛ وهو ما أدى فى النهاية إلى انهيارها لعجزها عن السداد.

وبالتالى فإن المبالغة فى توفير السيولة حول العالم هى من أولى الأسباب؛ ودليل ذلك تقرير أعده بنك التسويات الدولية يظهر أن العالم شهد تبادل أوراق وسندات مالية بقيمة 631 تريليون دولار، وهو ما يفوق حجم الناتج الإجمالى الحقيقى للعالم بأسره بعشرة أضعاف.<sup>10</sup>

<sup>10</sup> <http://www.islamonline.net/Arabic/index.shtml>

### (ت) ضعف الرقابة النقدية والمالية:

كان لضعف الرقابة النقدية والمالية من قبل الولايات المتحدة من الأسباب الرئيسية لوقوع هذه الأزمة، فقد كشفت التحقيقات أن البنوك التي مارست نشاط الإقراض العقاري والتي أفلست - منها بنك ليمان برازر - لم تكن تخضع لرقابة بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. حيث كانت هذه العمليات في الواقع تتم بالأساس خارج رقابة البنك فيما يسمى (الأنشطة الائتمانية خارج الميزانية) والتي تمثلت في الواقع في أواخر العام الماضي وبداية هذا العام ما يقرب من أربعة أخماس النشاط المالي في الولايات المتحدة أي أن أربعة أخماس هذا النشاط لم يكن خاضع للأجهزة الرقابية.<sup>11</sup>

### (ث) عدم الالتزام بأساسيات العمل البنكي:

أما السبب الرئيس الذي أدى إلى تفاقم الأزمة هو أن المؤسسات النقدية الأمريكية لم تنقيد بأساسيات العمل البنكي والتي تتمثل في سياسات معروفة لمن يعمل في هذا المجال، ومن هذه القواعد:

1 - إدارة السيولة والعائد (الربح): ويراد من ذلك أن المؤسسة النقدية تعمل على الموازنة بين اعتبارين متناقضين تماما هما: السيولة من ناحية، والربح من ناحية أخرى. فإذا ما ركزت على السيولة فقط سوف تكون مجرد "خازن للودائع"؛ وبالتالي سوف تفشل في تحقيق الربح المناسب؛ والذي قد يؤدي إلى الخروج من السوق البنكي كمشروع اقتصادي.

على الجانب الآخر إذا ما ركزت المؤسسة على الربح بمعنى أن تضع مواردها جميعا أو معظمها في "أصول مثمرة" قليلة السيولة؛ فإنها ستؤدي حتما إلى فقد ثقة المتعاملين معها؛ وهو ما سيؤدي إلى النتيجة السابقة، لكن النظام البنكي الصحيح هو الذي يقوم على الموازنة بين هذين الاعتبارين.

2 - إدارة مخاطر الائتمان: ويراد بذلك أن تتوخى المؤسسة النقدية الحرص التام والحذر عند توظيف جزء الموارد الخاص بالأصول المثمرة، خاصة القروض والسلفيات، وأن تراعى الاستعلام الجيد للعميل المقترض من حيث مركزه المالي وسمعته الائتمانية بل والشخصية أيضا.

<sup>11</sup> د. عبد الحميد الغزالي: الأزمة المالية فرصة ذهبية لتعزيد الاقتصاد الإسلامي <http://almoslim.net>

3 - كفاية رأس المال: أى أن يكون رأس مال المؤسسة النقدية من الكفاية بحيث يستطيع أن يعطى ولو جزئياً الديون المعدومة والمشكوك فيها حتى تستطيع أن تستمر فى السوق البنكي.

هذه العناصر الثلاثة لم تراعىها المؤسسات النقدية الأمريكية بل أسرفت فى منح "القروض العقارية" مع علمها بان المقترضين مشكوك فى قدرتهم على السداد. كما أنها لم تقم بالاستعلام عنهم أو أخذ ضمانات كافية لحماية أموالها؛ وهذا ما أدى إلى تخلف الكثير من المقترضين عن سداد التزامهم فحدثت الأزمة المالية.<sup>12</sup>

### (ج) العيوب الهيكلية فى النظام الرأسمالي:

يعد النظام الرأسمالى هو البيئة التى تتوالد فيها هذه الأزمات المتتابة، فمنذ نشأة هذا النظام والأزمات الاقتصادية تتوالى الواحدة تلو الأخرى؛ ويرجع ذلك لسبب بسيط هو أن هذا النظام لا يسعى إلا لصالح أصحاب رؤوس الأموال فقط- تحقيق أقصى ربح ممكن- دون النظر لمصلحة الآخرين من أفراد المجتمع؛ حيث أن هذا النظام قد عمل بحرية غير مسؤولة بغية التراكم السريع للأرباح دون اعتبار للأثار الوخيمة على الاقتصاد الأمريكى بصفة خاصة والعالمى بصفة عامة، كذلك انتشار المضاربات المحمومة فى أسواق رأس المال خاصة فى wall street .

### (ح) انفصام العلاقة بين القطاع المالى والقطاع الحقيقي:

إن أسوأ ما تتصف به الرأسمالية الحالية هو الانفصال بين القطاع المالى والقطاع الحقيقي؛ فالغرض الأساسى هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح السريعة دون الاهتمام بقطاع الإنتاج ونسبة التشغيل.

فقد حدث هبوط سريع فى مستوى الناتج والتجارة العالمية خلال الشهور الأخيرة من 2008؛ وذلك بسبب استمرار الأزمة وعدم نجاح السياسات المطبقة فى تبيد حالة عدم اليقين؛ وقد أدى ذلك إلى أن سجلت قيم الأصول هبوطاً حاداً فى كل من الاقتصادات المتقدمة والصاعدة؛ وهو ما أدى إلى تقليص ثروة الأسر، ومن ثم تخفيض الطلب الاستهلاكي. إضافة إلى ذلك أدت حالة عدم اليقين إلى دفع الأسر وقطاع الأعمال إلى تأجيل الإنفاق على السلع الاستهلاكية والرأسمالية. وفى ذات

<sup>12</sup> د. عبد الحميد الغزالي: الأزمة المالية فرصة ذهبية لتعزيز الاقتصاد الإسلامى <http://almoslim.net>

الوقت فإن الإنقاع واسع الانتشار في تدفقات الائتمان أدت إلى تقييد الإنفاق في قطاع الأسر والحد من الإنتاج والتجارة.<sup>13</sup>

### (خ) العيوب الهيكلية في النظام الإقتصادي العالمي:

لقد ساهم النظام الإقتصادي العالمي في تصاعد حدة هذه الأزمة فمنذ نشأة هذا النظام وبصفة خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية نجده يسعى في المقام الأول لصالح الدول المتقدمة، وفي المقابل يكثر من الضغوط والأعباء على كاهل الدول النامية، وخير دليل على ذلك نظام التصويت واتخاذ القرار في المنظمات الدولية والعالمية التي يتكون منها هذا النظام- أهمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية- وكذلك مدى الاستفادة بموارد تلك المنظمات أو المكاسب الناتجة عنها.

### (د) التطور في وسائل الاتصالات والمعلومات وارتباط دول العالم:

إن ارتباط دول العالم ببعضها البعض كما هو واقع الآن قد ساهم بدور فاعل في تصاعد وانتقال هذه الأزمة بين كافة دول العالم، فلم تعد الأزمة -أيا كانت- تستقر في موطنها الأصلي بل سرعان ما تنقل إلى البلدان الأخرى، بل ربما البلدان الأخرى أشد تأثراً بالأزمة عن الموطن الأصلي لها، ولعل الأزمة الأخيرة خير دليل على ذلك، فرغم أن الأزمة موطنها الولايات المتحدة ورغم خسائرها الكبيرة إلا أن بلدان أخرى كانت أشد تأثراً مثل دول الخليج، والتي ربما فاقت خسائرها خسائر الولايات المتحدة نفسها.

اتضح مما سبق أن الأزمة المالية التي وقعت مؤخراً كان منشؤها الولايات المتحدة، خاصة من خلال أزمة القروض عالية المخاطر، والتي كانت بمثابة الشرارة الأولى التي انطلقت في كافة الاتجاهات، وأصابت كل القطاعات.

والسؤال المطروح الآن هل اقتصر آثار تلك الأزمة على الولايات المتحدة التي نشأت فيها أم انتقلت تلك الآثار أيضاً إلى بقية دول العالم؛ وذلك لتضافر العديد من الأسباب التي يسرت ذلك الانتقال؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه في المبحث التالي..

<sup>13</sup> صندوق النقد الدولي: مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، 2009/1/28 ص 2.

## المبحث الثاني

### آثار الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي

إن آثار الأزمة المالية التي وقعت مؤخرا كانت من الفداحة بمكان؛ حيث أنها ادت إلى الكثير والكثير من الآثار السلبية، والتي لم تقتصر على الولايات المتحدة باعتبارها مسببة الأزمة، ولا على شركائها من الدول الأوروبية المتقدمة بل امتدت إلى الدول النامية والاقتصادات الصاعدة، كما أنها لم تقتصر على قطاع واحد بل امتدت إلى العديد من القطاعات والمجالات.

#### أولاً: تراجع دور الاقتصادات الكبرى:

برغم ارتفاع الناتج المحلي العالمي في عام 2007 بنسبة 4.9% " (مقيسا بأسعار الصرف المحسوبة بتبادل القوى الشرائية) متجاوزا الاتجاه العام للسنة الرابعة على التوالي؛ فقد شهد النشاط الاقتصادي تباطؤا في الاقتصادات المتقدمة ابتداء من ربع السنة الأخير؛ حيث لحقت الأضرار بالأسواق والمؤسسات المالية نتيجة أزمة سوق القروض العقارية عالية المخاطر. وبرغم تباطؤ نمو الأسواق الصاعدة وأسواق الدول النامية ابتداء من الربع الأخير إلا أنه ظل محتفظا بقوته بالمعايير التاريخية في مختلف المناطق؛ ومن ثم فإن الأزمة المالية التي حدثت مؤخرا تشير إلى تراجع دور الولايات المتحدة كلاعب رئيس في الاقتصاد العالمي، وأصبح الاتجاه الآن نحو دول أخرى مثل الصين ودول جنوب شرق آسيا.<sup>14</sup>

ويرجع الضرر الذي سيطق بالاقتصاد الأمريكي إلى التأثير بردود أفعال قطاع الأسر تجاه انخفاض قيم الأصول العقارية والمالية وضيق الأوضاع المالية. أما في منطقة اليورو سوف ينكمش النمو من جراء تشديد الأوضاع المالية وانخفاض مستوى الثقة. وفي اليابان فمن المتوقع أن يتقلص النمو بسبب انخفاض الدعم الذي يستمد من الصادرات.<sup>15</sup>

<sup>14</sup> صندوق النقد الدولي: التقرير السنوي 2008 (إنجاح الاقتصاد العالمي لصالح الجميع) ص 16-17.

<sup>15</sup> صندوق النقد الدولي: مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، 2008/8/6.

### ثانياً: الاتجاه نحو تحميل الدول النامية تكاليف علاج الأزمة:

كانت وما زالت تبذل محاولات أمريكية وأوروبية لإلقاء تكاليف علاج الأزمة المالية العالمية على كاهل الصين ودول نامية من بينها دول الخليج. فمع قيام الولايات المتحدة بامتصاص مدخرات العالم لمعالجة مشاكلها، ومع ارتفاع علاوة التأمين ضد المخاطر، وهبوط الدخل العالمي، والتجارة العالمية، وأسعار السلع الأساسية، فلسوف تعيش البلدان النامية وقتاً صعباً خلال المرحلة المقبلة. إن بعض هذه البلدان - التي تعاني من عجز ضخم في موازين مدفوعاتها قبل أن تبدأ الأزمة، وتلك التي ترتبط بروابط وثيقة بالولايات المتحدة- من المرجح أن تعاني أكثر من غيرها. أما البلدان التي لم تحرر رؤوس أموالها وأسواقها المالية بالكامل، مثل الصين، فسوف تكون أفضل حالاً لأنها لم تستجب لذلك.<sup>16</sup>

### ثالثاً: تأثر أسواق النقد الأجنبي:

لقد سجل سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدولار الأمريكي انخفاضاً حاداً مما كان عليه في منتصف 2007؛ وذلك بسبب تراجع الاستثمارات في الأسهم الأمريكية؛ والذي يرجع بدوره إلى ضعف النمو في الولايات المتحدة، وكذلك توقعات خفض سعر الفائدة. بينما على الجانب الآخر نجد أن بعض الدول مثل الصين ودول الخليج لم يحدث بالنسبة لها إلا تغيير طفيف في أسعار صرف عملتها.<sup>17</sup>

### رابعاً: التباطؤ السريع في النشاط الاقتصادي العالمي:

لقد أصاب النشاط الاقتصادي العالمي تباطؤاً سريعاً فبعدما كان في 2007 5% وصل في 2008 3.75% ومن المتوقع أن يصل إلى أقل من 2% في 2009، مع تركيز الهبوط في الاقتصادات المتقدمة، حيث تشير التوقعات إلى انكماش النشاط في الاقتصادات المتقدمة بمقدار 0.25% على أساس سنوي في عام 2009، وسوف يكون هذا الانكماش السنوي هو الأول منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وإن كان حجم الهبوط الاقتصادي في تلك الدول قريب الشبه من حجم حالات الهبوط في عامي 1975 و1982، وتوقعات صندوق النقد أن يبدأ تعافي الاقتصاد في نهاية 2009.<sup>18</sup>

<sup>16</sup>Joseph E. Stiglitz :The Next Bretton Woods; <http://www.project-syndicate.org/>

<sup>17</sup> صندوق النقد الدولي: التقرير السنوي 2008: ص 17.

<sup>18</sup> صندوق النقد الدولي: مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، 2008/8/6.

### خامسا: زيادة نسبة البطالة:

لقد أدت هذه الأزمة الأخيرة إلى تزايد نسبة البطالة خاصة في الدول المتقدمة، فقد أظهرت تقارير وزارة العمل الأمريكية أن عدد الذين سجلوا أسمائهم للحصول على إعانات البطالة ارتفع من 32 ألفا نهاية شهر أكتوبر 2007 إلى 516 ألف شخص في الأسبوع الأول من نوفمبر 2008 وهو أعلى معدل منذ هجمات سبتمبر 2001. وبذلك وصل عدد المسجلين على قوائم انتظار إعانات البطالة في نوفمبر 2008 نحو 3.9 مليون شخص وهو أعلى معدل منذ عام 1983.

ولم يقتصر هذا الأمر على الولايات المتحدة بل أن كثيرا من الشركات في الاتحاد الأوروبي قام بتخفيض أعداد العاملين، ليس هذا فحسب بل توقفت بعض الشركات الأخرى عن مزاولة النشاط؛ ومن ثم زيادة المتعطلين عن العمل. كذلك فإن هذا السنياريو وقع أيضا في الدول النامية.

### سادسا: انهيار أسعار السلع الأولية وتراجع ضغوط التضخم:

أدى الركود العالمي إلى انهيار أسعار السلع الأولية، فبرغم تخفيضات الإنتاج والتوترات السياسية والجغرافية خاصة في منطقة الشرق الأوسط إلا أن أسعار النفط هبطت بنسبة تجاوزت 60% منذ الذروة التي سجلتها في يوليو 2008. كما تراجعت ضغوط التضخم في الاقتصادات المتقدمة حيث يتوقع أن ينخفض التضخم الكلي من 3.5% في 2008 إلى معدل منخفض غير مسبوق هو 0.25% في 2009 قبل أن يرتفع تدريجيا إلى 0.75% في 2010. وفي الاقتصادات الصاعدة والنامية يتوقع انخفاض التضخم بالمثل مسجلا 5.75% في 2009 و5% في 2010 بعد أن بلغ 9.5% في 2008.<sup>19</sup>

### سابعا: ابرز ضحايا الأزمة:

تعددت الدول التي أصيبت بالأزمة المالية؛ ومن ثم تعددت الشركات والمؤسسات التي أضررت من جراء هذه الأزمة، ومن ذلك نذكر:

<sup>19</sup> صندوق النقد الدولي: مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي 2009/1/28.



- بيعت مؤسسة واشنطن ميوتشوال للخدمات المالية - أكبر الصناديق الأمريكية العاملة في مجال الادخار والإقراض - لمجموعة جي بي مورجان البنكية العملاقة بـ 1.9 مليار دولار.
- يعلن بنك الاستثمار الأمريكي (ليمان برذازر) عن إفلاسه بعد فشل جهود المسؤولين الأمريكيين في وزارة الخزانة والاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لإنقاذ البنك.
- يضطر بنك ميريل لينش أحد البنوك الاستثمارية الكبرى في الولايات المتحدة لقبول عرض شراء من "بنك أوف أميركا" خشية تعرضه للإفلاس.
- الإدارة الأمريكية تعمل على تأمين الجزء الأكبر من نشاط شركة "أي آى جي" العملاقة وأكبر شركة تأمين في العالم، وذلك بعد شرائها ديون الشركة المتعثرة بمبلغ 85 مليار دولار.
- تضطر الحكومة البريطانية للتدخل لإنقاذ بنك "إتش بي أو أس" عن طريق قيام بنك لويدز بشرائه بمبلغ 12 مليار جنيه إسترليني.
- بيع بنك واكوفيا - رابع أكبر بنك في الولايات المتحدة - لمؤسسة سيتي جروب البنكية الأمريكية ضمن موجة الاندماجات في السوق الأمريكية لمواجهة تبعات الأزمة المالية.
- يطلب مشروع سيتي سنتر في ولاية (لاس فيجاس) البالغ حجم استثماراته 8 مليارات دولار، والذي تملكه أم جي أم ميراج و"دبى العالمية" النصح بشأن إشهار الإفلاس.
- أعلنت الواشنطن بوست والتي تم تأسيسها عام 1877 م في مارس عام 2009 م لأول مرة منذ إصدارها بتخفيض رواتب موظفيها وتسريح عدد كبير من الموظفين بسبب مشاكل في تسويقها وعزوف أعداد كبيرة من المشتركين عن الشراء إضافة لمشاكل مالية عالقة مع البنوك بسبب الأزمة المالية.
- أعلنت شركة "جون لانج هومز" الأمريكية المملوكة بالكامل لشركة "إعمار" الإماراتية إفلاسها مطلع 2009م، وتقدمت بطلب إلى الحكومة الأمريكية لحمايتها من الدائنين، بعد تراجع مبيعات الوحدات العقارية.
- أعلنت شركة (سيركت سيتي) إفلاسها في مطلع 2009 م وشركة (سيركت سيتي) متخصصة ببيع المواد الإلكترونية ولديها 850 مجمع ضخم في كل أنحاء أمريكا.

- أعلن البنك البريطاني «اليانس اند لايسستر»: فى (يوليو) 2008م أن بنك «سانتاند» الأسباني يشتريه بقيمة 1.33 مليار جنيه (1.66 مليار يورو) فقط مع زيادة رأسماله بواقع مليار جنيه ما يعنى إفلاس الأول.

- اشترى بنك «لويدي تى أس بي» منافسه البريطاني «أتش بى أو أس»، رابع بنك فى بريطانيا من حيث الرسملة فى سبتمبر 2008 م ، كما تم تأمين البنك البريطانى «برادفورد أند بينجلي» وتصفيته فى أيلول 2009م . وهو المؤسسة المالية البريطانية الرابعة التى تفقد استقلاليتها منذ بداية أزمة التسليف الدولية.

- أعلن البنك البريطانى "رويال بنك أوف سكوتلاند" عن تحقيق خسارة صافية بمبلغ 34 مليار دولار خلال عام 2008م ، وهى اكبر خسارة فى تاريخ البنوك والشركات البريطانية. كما أعلن البنك، وهو ثانى اكبر البنوك البريطانية من حيث الحجم، إنه سيضع مبلغ 462 مليار دولار من الديون المعدومة والمشكوك فى تحصيلها فى صندوق خاص تضمنه الحكومة البريطانية. وحذر العاملين فيه من إمكانية الاستغناء عن عدد كبير من الوظائف، وأوضح انه سيقصص انشطته التى تمتد الى 35 دولة، لتتركز أساسا على السوق المحلي. وكان "رويال بنك أوف اسكوتلاند" على وشك الانهيار خلال عام 2008، واضطرت الحكومة البريطانية للتدخل لإنقاذه بشراء نحو 70% من أسهمه.

- انهارت المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية «فورتيس» فى سبتمبر 2008 م ، حيث أعلن بنك ( فورتيس ) أن صافى خسائر فرعه بهولندا خلال عام 2008 بلغت 18.9 مليار يورو (24.96 مليار دولار)، لكن السلطات فى بلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا قررت ضخ ما مجموعه 11.2 مليار يورو لتمويل «فورتيس» مقابل حصص فى رأسمال المؤسسة.

- أعلنت الحكومة فى آيسلندا فى سبتمبر 2009م شراء 75% من رأسمال «جليتير»، ثالث بنك فى البلاد الذى يعانى من نقص السيولة، بقيمة 600 مليون يورو.

- أفلت البنك الألماني الخاص «هيبر ريل إستيت» المتخصص فى الشأن العقارى، من الإفلاس فى سبتمبر 2008م بفضل فتح خط ائتمان بقيمة 35 مليار يورو بكفالة الدولة بصورة رئيسة.

- عانت شركات سيارات عالمية مختلفة وشهيرة جداً من تداعيات مالية كبيرة بسبب الأزمة اضطرتها إلى إعلان إفلاسها أو تأجيل ذلك لوقت قريب ومنها شركات

(جنرال موتورز) و(كرايسلر) و(بونتيك) و(فورد) واضطرت الخزانة الأمريكية إلى دعم بعضها بتقديم مليارات الدولارات كقروض ميسرة لها مع منحها فرصة لوقت محدد كما حصل مع (جنرال موتورز) التي منحت حتى الأول من يونيو 2009 م لاستكمال خطة لإعادة تنظيم نفسها أو إنها تقوم باستعدادات مكثفة ودؤوبة لإعلان الإفلاس ولكن هذا الإجراء أدى إلى نتائج سلبية حيث هبطت أسهم هذه الشركة بشكل كبير بسبب ذلك فتعقدت المشكلة أكثر ، علماً إن (جنرال موتورز) سجلت خسائر قدرها 31 مليار دولار عام 2008 م وسرحت 21 ألف موظف خلال الربع الأول من عام 2009 م وخسرت 6 مليارات دولار ورغم كل ذلك أعلنت جنرال موتورز إفلاسها رسمياً في يونيو 2009 م

كما أقرت أوروبا في مجال دعم صناعة السيارات قروضا بقيمة 1.2 مليار دولار لدعم شركات صناعة السيارات المضطربة في أوروبا في ظل مخاوف من احتمالات إشهار إفلاس شركة جنرال موتورز بسبب عدم تحقيق تقدم في إعادة هيكلة الشركة المتعثرة . وأما شركة كرايسلر الأمريكية لصناعة السيارات فقد أعلنت إفلاسها وقدمت الحكومة الأمريكية لها قرضا بقيمة ثمانى مليارات دولار هي المحاولة الأخيرة لإعادة هيكلتها. وقد توصلت ( كرايسلر ) وشركة ( فيات ) الإيطالية لصناعة السيارات إلى اتفاقية للاندماج بينهما بحيث تمتلك فيات 20% من أسهم كرايسلر ويمكن رفعها الى 35% لاحقا. وفي نفس السياق فإن شركة ( فيات ) الإيطالية الشهيرة لصناعة السيارات تركت في عام 2009م الباب مفتوحاً أمام إغلاق مصانع تابعة للشركة لظروف مالية قاسية تمر بها الشركة بسبب الأزمة المالية . وقال رئيس الشركة إنه لا يستبعد إمكان غلق مصانع في إيطاليا. ويعمل لدى شركة ( فيات ) 78 ألف شخص. وقد اضطرها تراجع المبيعات الى تقليص رواتب الموظفين.

أما شركة تويوتا اليابانية الشهيرة التي تعتبر أكبر منتج للسيارات فى اليابان فقد أعلنت فى آيار 2009 م إنها سجلت أول خسارة سنوية فى تاريخها حيث منيت بخسائر صافية بقيمة 4.4 مليارات دولار.

- أعلنت حوالى 1010 شركة يابانية إفلاسها قبل نهاية عام 2008 م وقد اضطرت هذه الشركات للقيام بهذه الخطوة لأسباب عدة على رأسها تأثرها بالأزمة الاقتصادية.

- فى إبريل عام 2009م أعلنت اثنتان من كبرى شركات صناعة الإلكترونيات فى العالم ، ( توشيبا ) و (سونى أريكسون )، عن خفض الآلاف من قواهما العاملة بتأثير الأزمة الاقتصادية الطاحنة التى أدت لانكماش حاد فى سوق العمل بكافة أنحاء العالم.

مما سبق يتبين لنا مدى الآثار السلبية التى لحقت بدول العالم اجمع خاصة الدول المتقدمة التى تراجع دورها فى قيادة الاقتصاد العالمى وأصبحت تلك الدول تستنجد بالدول الأخرى خاصة الصين وتتنظر منها القيام بدور فاعل فى مواجهة هذه الأزمة . كما زادت الأعباء والتكاليف على الدول النامية عن قبل الأزمة، بل إن بعضها سوف يتراجع كثيرا بعدما كان حقق نموا متزايدا فى الفترة الأخيرة.

والسؤال الآن هل ستكون مصر من هذه الدول الأخيرة ؟ وما الآثار الفعلية التى وقعت على الاقتصاد المصري؟ هذا ما سنجيب عليه فى المبحث التالي.

### المبحث الثالث

#### آثار الأزمة المالية على الاقتصاد المصري

إن الاقتصاد المصري باعتباره جزءاً من الاقتصاد العالمي لم يكن بمنى عن الآثار التي نتجت عن الأزمة المالية، والتي أصابت دول العالم أجمع، مع تفاوت درجة التأثير في كل منها؛ وذلك بالرغم من محاولة الحكومة التهوين من آثار تلك الأزمة في بداية الأمر، لكنها ما لبثت بعد ذلك أن اعترفت بتلك الآثار؛ وذلك لسبب بسيط وهو أن هذه الآثار أصبحت واقعا ملموسا يدركها المواطن العادي. وسوف نعرض تباعا لبعض آثار هذه الأزمة على الاقتصاد المصري.

#### أولاً: التأثير على ميزان المدفوعات:

إن ميزان المدفوعات باعتباره الصورة الخارجية المعبرة عن قدرة بل وقوة الاقتصاد المصري قد تأثر بشكل واضح؛ وذلك لأنه يظهر تعامل المقيمين مع غير المقيمين أو تعامل الدولة مع العالم الخارجي، وقد اتضح ذلك من خلال الحسابات المختلفة لميزان المدفوعات المصري. فقد أسفرت التعاملات مع العالم الخارجى خلال الفترة يوليو/ مارس من السنة المالية 2009/2008 عن عجز كلى فى ميزان المدفوعات بلغ نحو 2.3 مليار دولار.<sup>20</sup>

وقد انعكس ذلك بنفس القدر على نقص الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي؛ حيث سجل ميزان المدفوعات الجارية عجزاً بلغ 3.4 مليار دولار؛ وذلك انعكاساً لعجز الميزان التجارى الذى فاق فائض ميزان الخدمات وصافى التحويلات بدون مقابل.

فقد حققت حصيلة الصادرات السلعية انخفاضا قدره 1.6 مليار دولار بمعدل 7.6% لتبلغ نحو 19.2 مليار دولار انعكاساً لانخفاض الصادرات البترولية بمعدل 13.4% تأثراً بانخفاض أسعار البترول العالمية وتباطؤ الاقتصاد العالمي. كما تراجع الصادرات غير البترولية بمعدل 2.3% (وخاصة من مجموعتى المواد الخام والسلع تامة الصنع). وفى المقابل ارتفعت المدفوعات عن الواردات السلعية بنحو 1.1 مليار دولار بمعدل 3% لتبلغ 38.7 مليار دولار محصلة لزيادة الواردات غير

<sup>20</sup> البنك المركزي المصري: إعلان صحفي، الموقع الرسمى للبنك [www.cbe.org.eg](http://www.cbe.org.eg)

البتروولية بمعدل 7.8% (لزيادة المجموعات من السلع الاستهلاكية والوسيلة والاستثمارية) وتراجع الواردات البتروولية بمعدل 18.8%.

على الجانب الآخر تراجع الميزان الخدمي بمعدل 10.9% ليبلغ نحو 9.6 مليار دولار خلال الفترة يوليو/مارس من السنة المالية 2009/2008 (مقابل 10.8 مليار دولار خلال الفترة المناظرة من السنة المالية السابقة)؛ وذلك نتيجة لانخفاض الإيرادات السياحية بمعدل 3.6% لتبلغ نحو 7.9 مليار بسبب تراجع عدد الليالي السياحية تأثراً بالأزمة المالية. كما انخفضت حصيله رسوم المرور فى قناة السويس انخفاضاً بمعدل 1.9% لتبلغ نحو 3.68 مليار دولار (مقابل 3.75 مليار دولار فى الفترة المناظرة من السنة المالية السابقة)

أما صافى التحويلات دون مقابل فارتفع بمعدل طفيف قدره 0.7% ليبلغ نحو 6.4 مليار دولار خلال الفترة المذكورة نتيجة لزيادة المنح والهبات النقدية إلى الحكومة المصرية، بينما تراجع التحويلات الخاصة ( وأهمها تحويلات العاملين المصريين بالخارج ) بمعدل طفيف لتبلغ 5.85 مليار دولار مقابل 6.0 مليار دولار خلال الفترة المناظرة من العام الماضي.

كما أظهر ميزان المعاملات الرأسمالية والمالية خلال الفترة يوليو/مارس من السنة المالية 2009/2008 ، تراجع صافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر بنحو 53.4% لتبلغ 5.2 مليار دولار مقابل 11.3 مليار دولار خلال الفترة المناظرة من السنة المالية السابقة؛ وذلك لتراجع صافى الاستثمارات الواردة لتأسيس شركات أو زيادة رؤوس أموالها بشكل ملحوظ لتبلغ 2.0 مليار دولار مقابل 5.7 مليار دولار. وتراجع حصيله بيع شركات وأصول إنتاجية لغير المقيمين لتقتصر على 0.3 مليار دولار مقابل 1.8 مليار دولار العام الماضي. كما تراجع صافى الاستثمارات المباشرة لقطاع البترول لتبلغ 2.8 مليار دولار خلال نفس الفترة مقابل 3.7 مليار دولار العام الماضي. أما الاستثمارات فى محفظة الأوراق المالية فى مصر فقد حققت صافى تدفق للخارج بلغ 8.9 مليار دولار مقابل 1.4 مليار دولار العام الماضى خلال فترة المقارنة ، تتضمن نحو 7.1 مليار دولار استثمارات الأجانب فى أدون الخزانة المصرية (تدفقات للخارج) وفيما يلى نعرض لبيان ميزان المدفوعات.

جدول (1)  
ميزان المدفوعات المصري

<u>يوليو/مارس</u> <u>2009/2008</u>	<u>يوليو/مارس</u> <u>2008/2007</u>	<u>البيان</u>
<b><u>19493.3-</u></b>	<b><u>16789.8-</u></b>	<b><u>الميزان التجاري</u></b>
19254.1	20837.8	حصيلة الصادرات
8588.1	9920.2	البترول
10666.0	10917.6	أخرى
38747.4 -	37627.6-	مدفوعات عن الواردات
5531.3 -	6808.1-	البترول
33216.1-	30819.5-	أخرى
<b><u>9624.1</u></b>	<b><u>10796.1</u></b>	<b><u>ميزان الخدمات</u></b>
<b><u>18419.2</u></b>	<b><u>19855.2</u></b>	<b><u>المتحصلات</u></b>
5825.0	5438.3	النقل: منها
3675.8	3746.5	رسوم المرور فى قناة السويس
7926.3	8223.5	السفر
1712.6	2457.1	دخل الاستثمار
176.9	137.3	متحصلات حكومية
2778.4	3599.0	متحصلات أخرى
<b><u>8795.1</u></b>	<b><u>9059.1</u></b>	<b><u>المدفوعات</u></b>
1205.2	1193.7	النقل
2180.1	2159.8	السفر
1396.9	1454.6	دخل الاستثمار: منها
526.8	577.1	فوائد مدفوعة
817.7	972.5	مصروفات حكومية
3195.2	3278.5	مدفوعات أخرى
<b><u>9869.2-</u></b>	<b><u>5993.7-</u></b>	<b>رصيد المعاملات الجارية (بدون التحويلات)</b>
<b><u>6439.0</u></b>	<b><u>6393.1</u></b>	<b>التحويلات</b>

5850.8	6030.2	التحويلات الخاصة(صافي)
588.2	362.9	التحويلات الرسمية (صافي)
<b>3430.2-</b>	<b>399.4</b>	<b>رصيد المعاملات الجارية</b>
<b>679.8</b>	<b>3591.6</b>	<b>الحساب الرأسمالي والمالي</b>
<b>0.1-</b>	<b>2.4</b>	<b>الحساب الرأسمالي</b>
<b>679.9</b>	<b>3589.2</b>	<b>الحساب المالي</b>
1079.9-	411.2-	الاستثمار المباشر فى الخارج
5238.9	11251.7	الاستثمار المباشر فى مصر(صافي)
285.2-	729.7-	استثمار محفظة الأوراق المالية فى الخارج(صافي)
8889.8-	1350.7-	استثمار محفظة الأوراق المالية فى مصر(صافي) منها:
858.3-	857.2	سندات
<b>5695.9</b>	<b>4970.9-</b>	<b>الاستثمارات الأخرى (صافي)</b>
<b>48.0-</b>	<b>387.5</b>	<b>صافى الاقتراض</b>
<b>5194.2</b>	<b>7848.5-</b>	<b>أصول أخرى</b>
77.7	37.7-	البنك المركزي
10387.1	6337.0-	الأصول الأجنبية للبنوك
5270.6-	1473.8-	أخرى
<b>549.7</b>	<b>2490.1</b>	<b>خصوم أخرى</b>
6.5	11.3	البنك المركزي
543.2	2478.8	البنوك
<b>408.1</b>	<b>923.8</b>	<b>صافى السهو والخطأ</b>
<b>2342.3-</b>	<b>4914.8</b>	<b>الميزان الكلى</b>
<b>2342.3</b>	<b>4914.8-</b>	<b>التغير فى الأصول الاحتياطية للبنك المركزي، الزيادة (-)</b>



## 1- التأثير على مقدار الاحتياطيات الدولية:

كان من التأثير الواضح للأزمة المالية على الاقتصاد المصري التأثير على مقدار الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي ويوضح الجدول التالي مدى التغير في مقدار الاحتياطيات الدولية مقارنة بعدد الشهور التي يتم تغطيتها من الواردات.

### جدول (2)

مقدار الاحتياطيات الدولية المصرية بالملين دولار

2008	2007	2006	2005	2004	في آخر
يونيو	يونيو	يونيو	يونيو	يونيو	
34572	28559	22931	19302	14781	الصافي
34603	28589	22952	19322	14800	الإجمالي
7.9	8.9	9.0	9.6	9.7	عدد الشهور

المصدر: البنك المركزي، النشرة الشهرية، يوليو 2009، ص 11-12.

برغم الزيادة المتوالية في مقدار الاحتياطيات الدولية خلال الفترة السابقة إلا أن وقوع الأزمة قد ألقى بظلالها على الاقتصاد المصري، وخاصة الاحتياطيات الدولية؛ حيث أصبح البنك المركزي مضطرا للجوء إلى تلك الاحتياطيات لمواجهة الطلب المتزايد على العملة الأجنبية خاصة الدولار. ويتضح من الجدول التالي انخفاض مقدار الاحتياطيات الدولية بدءا من شهر نوفمبر 2008، حيث بدت آثار الأزمة أكثر وضوحا.

### جدول (1-2)

تأثير الأزمة على مقدار الاحتياطات الدولية بالمليون دولار

يونيو	مايو	إبريل	مارس	فبراير	يناير	ديسمبر	نوفمبر	
31308	31208	31189	32177	33053	33431	34112	34405	الصافي
31344	31244	31225	32213	33086	33467	34163	34441	الإجمالي
7.3	7.2	7.2	7.5	7.7	7.8	7.9	8.0	عدد الشهور

المصدر: البنك المركزي، النشرة الشهرية، يوليو 2009، ص 11-12.

### 2- التأثير على صادرات البترول:

لقد حققت الصادرات البترولية خلال السنوات السابقة زيادة متتابة، وذلك كما يتضح من الجدول التالي بدءاً من العام 2004/2003 وحتى العام 2008/2007.

### جدول (1-3)

صادرات البترول بالمليون دولار

/2007 2008	/2006 2007	/2005 2006	/2004 2005	/2003 2004	خلال
14472.6	10107.9	10222.4	5299.0	3910.3	صادرات البترول

المصدر: البنك المركزي، النشرة الشهرية، يوليو 2009، ص 75-76.

رغم الزيادة السابقة والمستمرة في عائدات صادرات البترول إلا أن الركود العالمي الناتج عن الأزمة المالية قد أدى إلى انخفاض قيمة الصادرات تبعاً لانخفاض الطلب وكذا انخفاض الأسعار، وذلك كما يتضح من الجدول التالي الذي يوضح الفرق بين صادرات البترول في 2008/2007 و 2009/2008.

### جدول (2-3)

مقارنة بين صادرات البترول بين عام 2008/2007 وعام 2009/2008

بالمليون دولار

الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	خلال
4552.4	3898.7	3498.6	2522.9	2008/2007
	2607.3	1871.4	4109.4	2009/2008

المصدر: البنك المركزي، النشرة الشهرية، يوليو 2009، ص 75-76.

3- التأثير على عائدات قناة السويس:

لقد حققت قناة السويس طفرة في عائداتها خلال الفترة الماضية، وقد كانت هذه الطفرة تتسم بالتزايد المستمر، وذلك كما يتضح من الجدول التالي.

جدول (1-3)

عائدات قناة السويس بالمليون دولار

2008/ 2007	2007/ 2006	2006/ 2005	2005/ 2004	2004/2003	خلال
5155.2	4169.6	3558.8	3306.8	2848.4	الرسوم

المصدر: البنك المركزي، النشرة الشهرية، يوليو 2009، ص 75-76.

لم تكن قناة السويس بعيدة عن آثار الأزمة العالمية بل كانت من طليعة القطاعات التي تأثرت بها، هذا فضلا عن تأثرها بما حدث خلال الفترة الماضية من أعمال القراصنة، والتي أثرت سلبا هي الأخرى على عائدات القناة، ونوضح فيما يلي مقارنة بين عائدات قناة السويس العام السابق على الأزمة 2008/2007 والعام الحالي 2009/2008 لإيضاح تأثير الأزمة المالية على تلك العائدات.

### جدول (2-3)

مقارنة بين عائدات قناة السويس عام 2008/2007 و عام 2009/2008 بالمليون دولار

خلال	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
2008/2007	1213.2	1298.1	1235.2	1408.7
2009/2008	1455.5	1259.9	960.4	

المصدر: البنك المركزي، النشرة الشهرية، يوليو 2009، ص 75-76.

### 4- التأثير على عائدات السياحة:

شهدت السياحة المصرية رواجاً كبيراً خلال الفترة الماضية مما كان لها أكبر الأثر في تحقيق فائض في ميزان الخدمات، وقد أدى هذا الرواج إلى زيادة عائدات السياحة كما يتضح من الجدول التالي.

### جدول (1-4)

الإيرادات السياحية بالمليون دولار

خلال	2004/2003	2005/2004	2006/2005	2007/2006	2008/2007
الإيرادات	5475.1	6429.8	7234.6	8183.0	10826.5

المصدر: البنك المركزي، النشرة الشهرية، يوليو 2009، ص 75-76.

ورغم هذا التزايد المستمر في الإيرادات السياحية إلا أنه مع وقوع الأزمة بدأت تلك الإيرادات في التراجع، وذلك كما يتضح من الجدول التالي.

### جدول (2-4)

مقارنة بين إيرادات السياحة عام 2008/2007 و عام 2009/2008 بالمليون دولار

خلال	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
2008/2007	2848.4	2732.0	2643.1	2603.0
2009/2008	3281.0	2457.8	2187.5	

المصدر: البنك المركزي، النشرة الشهرية، يوليو 2009، ص 75-76.

## 5- انخفاض تحويلات العاملين من الخارج:

من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية تراجع تحويلات العمالة المغتربة إلى بلادها المصدرة للعمالة، حيث أصدرت مؤسسة ستاندرد اند بورز للتصنيف الائتماني تقريرا بعنوان "دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد تعاني من تراجع التحويلات نتيجة الركود العالمي". ويستعرض التقرير، من زاوية تأثير ذلك على التصنيف الائتماني لتلك الدول، الأرقام المتاحة حول التراجع في تحويلات العاملين الى دولهم. ففي العام الماضي بلغ إجمالي التحويلات من العاملين المصريين واللبنانيين والأردنيين والتونسيين والمغربيين في الخارج أكثر من 27 مليار دولار، حسب التقرير. ويعد ذلك ثلاثة أضعاف تحويلات هؤلاء لبلادهم في مطلع القرن الحالي. وقد بلغ نصيب تلك التحويلات من الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول ما بين 5% في حالة مصر وتونس الى 20 في المائة في حالة لبنان. وبالنسبة لدول شمال أفريقيا، فان أغلبية العمالة المغتربة منها موجودة في دول الاتحاد الأوروبي، أما بقية الدول فعمالتها المغتربة موجودة في دول الخليج.

وحسب الرؤية المعتدلة فإن انخفاض تلك التحويلات بنحو 10% سيؤدي إلى تأثر ميزان الحساب الجاري للدول المتلقية للتحويلات. أما السيناريو الأقل تحفظاً، بتقدير انخفاض التحويلات بنسبة 50 في المائة فسيؤدي إلى عجز الحساب الجاري لتلك الدول بما بين 2 و19 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على حسب نصيب تلك التحويلات من ذلك الناتج أساساً. وبالنسبة للبعد الاجتماعي سيكون التأثير على الاقتصاد الكلي واسع النطاق عامة؛ حيث تتأثر الأعمال الصغيرة والجماهير عامة بسبب تراجع الطلب نتيجة قلة التحويلات. لكن التأثير الاجتماعي الأكبر سيكون عن طريق عودة العمال المغتربين الذين سيجدون أنفسهم عاطلين عن العمل.

ولمعرفة أهمية التحويلات ونصيبها من الاقتصاد العالمي نشير إلى تجاوز حجم تلك التحويلات إجمالي المساعدات والمنح المالية للتنمية من العالم المتقدم إلى العالم النامي، مضافاً إليها إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة المناسبة إلى دول العالم النامي. فقد بلغت تحويلات العاملين المهاجرين في الدول الصناعية والمتقدمة إلى دولهم الأصلية النامية نحو 300 مليار دولار في عام 2006، حسب تقديرات متحفظة تأخذ في الاعتبار التحويلات الدائمة والمنتظمة التي تتراوح ما بين 100 و300 مليار دولار كل مرة. في المقابل بلغت مساعدات الدول المانحة للدول النامية من اجل التنمية في عام 2006 ما لا يزيد عن 104 مليار دولار، حسب تقديرات

منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي التي تضم نحو 30 دولة من الدول المتقدمة اقتصاديا. كما إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الدول النامية في العام الماضي لم تزد عن 167 مليار دولار، حسب ارقام معهد التمويل الدولي.<sup>21</sup>

وبالنسبة لمصر فمن المعلوم أن تحويلات العاملين بالخارج تلعب دورا هاما في توفير العملات الصعبة؛ والتي تخفف بدورها من عجز ميزان المدفوعات، وقد اتضح تزايد تلك التحويلات في الفترة الأخيرة كما يبين الجدول التالي.

#### جدول (1-5)

تحويلات المصريين العاملين بالخارج بالمليون دولار

2008 / 2007	2007 / 2006	2006 / 2005	2005 / 2004	2004/2003	خلال
8559.2	6321.0	5034.2	4329.5	2999.6	التحويلات

المصدر: البنك المركزي، النشرة الشهرية، يوليو 2009، ص 75-76.

ورغم زيادة هذه التحويلات خلال السنوات السابقة على التوالي إلا أن هذه الأزمة التي وقعت مؤخرا قد أثرت على تلك التحويلات تأثيرا سلبيا؛ ولإيضاح هذا الأثر سنبين الفارق بين التحويلات في العام السابق على الأزمة 2008/2007 والعام الحالي 2009/2008.

#### جدول (2-5)

مقارنة التحويلات بين عام 2008/2007 وعام 2009/2008 بالمليون دولار

الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	خلال
2393.2	2064.8	2126.7	1974.5	2008/2007
	1738.0	2285.3	1950.7	2009/2008

المصدر: البنك المركزي، النشرة الشهرية، يوليو 2009، ص 75-76.

<sup>21</sup> /http://www.bbc.co.uk/go/toolbar/i/-/home/i

يتضح من الجدول السابق مدى تأثير الأزمة المالية على تحويلات المصريين بالخارج، حيث تأثرت بعض الشركات والمؤسسات- خاصة في الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي ودول الخليج- التي يعمل بها هؤلاء نتيجة الأزمة المالية والركود العالمي مما دفعهم إلى تخفيض الرواتب للعاملين بها فضلا عن الاستغناء عن كثير منهم.

#### 6- التأثير على معدل النمو الحقيقي:

برغم نجاح الاقتصاد المصري خلال الفترة السابقة في تحقيق معدلات نمو مرتفعة إلا أنه بوقوع الأزمة المالية الأخيرة قد تأثر هذا المعدل، أى أن القطاع الحقيقي قد تأثر بالتغيرات فى القطاع المالي، سواء على المستوى المحلى أو العالمي. ويتضح ذلك من الجدول التالي.

#### جدول (6)

معدل النمو الحقيقي السنوى فى الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج

يوليو/مارس		/2007	/2006	/2005	/2004	خلال
2009/2008	2008/2007	2008	2007	2006	2005	
4.7	7.0	7.2	7.1	6.9	4.6	معدل النمو

المصدر: البنك المركزي، النشرة الشهرية، يوليو 2009، ص 17-18.

#### 7- التأثير على معدل التضخم:

برغم زيادة حدة التضخم فى عام 2008 إلا أنه قبل نهاية العام اخفض معدل التضخم؛ وذلك تأثرا بالأزمة المالية العالمية والتي أدت إلى الركود فى الطلب العالمي، والذي تبعه زيادة فى المعروض وبالتالي انخفاض الأسعار. وقد كان ذلك يمثل أثرا إيجابيا للأزمة المالية ليس على الاقتصاد المصري فحسب بل على مستوى الاقتصاد العالمي. ويوضح الجدول التالي

جدول (7)  
معدل التضخم السنوي

2009					2008				نهاية يونيو			معدل التضخم السنوي (%)
مايو	غبريل	مارس	فبراير	يناير	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	2008	2007	2006	
10.2	11.7	12.1	13.5	14.3	18.3	20.3	20.2	21.5	20.2	8.6	7.2	وفقاً للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين حضر

المصدر: البنك المركزي، النشرة الشهرية، يونيو 2009، ص 19-20.

8- التأثير على الاستثمار المباشر في مصر:

لقد كان تأثير هذه الأزمة واضحاً على الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، حيث يتضح زيادة هذا الاستثمار خلال الفترة السابقة على وقوع الأزمة كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (8-1)

بالمليون دولار الاستثمار الأجنبي المباشر

2008/2007	/2006 2007	/2005 2006	/2004 2005	/2003 2004	خلال
13236.5	11053.2	6111.4	3901.8	407.2	الاستثمار المباشر

المصدر: البنك المركزي، النشرة الشهرية، يوليو 2009، ص 75-76.

وبرغم الزيادة التصاعدية للاستثمار المباشر إلا أنه مع بداية الأزمة بدأ هذا المقدار في الانخفاض، ويتضح ذلك من الجدول التالي الذي يوضح انخفاض مقدار الاستثمار الأجنبي في عام 2009/2008 مقارنة بعام 2008/2007.



جدول (2-8)

مقارنة الاستثمار المباشر بين عام 2008/2007 وعام 2009/2008

بالمليون دولار

الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	خلال
1984.8	3482.2	4800.4	2969.1	2008/2007
	1211.3	2372.6	1655.0	2009/2008

المصدر: البنك المركزي، النشرة الشهرية، يوليو 2009، ص 75-76.

يتضح مما سبق تأثير الأزمة المالية على القطاعات المختلفة في الاقتصاد المصري، بالإضافة إلى آثار الأزمة على اقتصادات الدول الأخرى وشركاتها؛ وهنا يثور التساؤل عن كيفية مواجهة هذه الأزمة والتخفيف من حدتها، هذا ما سنبينه في المبحث التالي.

## المبحث الرابع

### مواجهة الأزمة المالية

برغم قيام الجهات المعنية بكثير من الإجراءات أو الحلول العاجلة التي كانوا يأملون من ورائها مواجهة الأزمة المالية أو التخفيف من حدتها لكنها لم تنجح في ذلك، ومن هذه الإجراءات:

1- اتفاق البنوك المركزية في مجموعة الاقتصادات الرئيسة في العالم، ومنها البنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان على ضخ 180 مليار دولار في الأسواق عن طريق زيادة مشترياتها من سندات الخزنة الأمريكية.

2- وافقت عشرة مصارف دولية على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحا، كما أعلنت البنوك المركزية موافقتها على فتح مجالات الإقراض.

3- قرر المسؤولون عن الأسواق المالية يوم 20 سبتمبر/أيلول 2008 وقف المضاربات القصيرة الأجل مؤقتا.<sup>22</sup>

لكن مع استمرار هذه الأزمة وتعمق آثارها فقد كثر الجدل حول قدرة السوق على استعادة عافيته دون التدخل من قبل الأطراف الأخرى، وأهمها الدولة؛ وهذا ما دعى كثيرا من المنظمات الدولية على رأسهم صندوق النقد الدولي، وكثيرا من الاقتصاديين إلى توضيح رؤيتهم للخروج من الأزمة، ونذكر هنا بعضا من هذه الرؤى.

#### أولا: الرؤية الأولى :

ذكر صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أنه توجد مجموعة من المبادئ يمكن الاسترشاد بها في استعادة الثقة، ومواجهة الأزمة الحالية، وهي مبادئ مستقاة من أزمات سابقة:<sup>23</sup>

1- الاستعانة بتدابير شاملة تتخذ في الوقت المناسب وتعلن بوضوح، وينبغي أن تشمل هذه التدابير التحديات الكبرى الناشئة عن توترات تخفيض نسب الرفع المالي، أي توفير المزيد من التمويل وتحسين تكلفته وأجل استحقاقه؛ حتى تستقر الميزانيات

<sup>22</sup> ما الأزمة المالية <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DFE77E7E-EC1A-4D4C-A1A1-1.htm>

<sup>23</sup> صندوق النقد الدولي: تقرير الاستقرار العالمي، 2008

العمومية, وضخ رؤوس الأموال لدعم المؤسسات القادرة على البقاء التي تركز بركانز سليمة ولكنها لا تستطيع تقديم الائتمان الكافي، ودعم الأصول المتعثرة عن طريق استخدام الميزانيات العمومية لدى القطاع العام في تعزيز الخفض المنظم لنسب الرفع المالي.

2- استهداف مجموعة من السياسات المتسقة والمترابطة لتحقيق استقرار النظام المالي العالمي عبر مختلف البلدان بغية تعظيم الأثر المتحقق وتجنب العواقب السلبية على البلدان الأخرى.

3- ضمان الاستجابة السريعة على أساس الرصد المبكر للتوترات الناشئة ويتطلب هذا درجة عالية من التنسيق داخل كل بلد وفي كثير من الحالات عبر الحدود واعتماد إطار يتيح اتخاذ إجراءات حاسمة لمجموعات قد تكون مختلفة من السلطات القطرية.

4- التأكد من أن التدخلات الحكومية العاجلة تقتصر على فترة مؤقتة وضمان توفير الحماية لمصالح دافعي الضرائب ومن المهم لجميع الأطراف المعنية ضمان المساواة بشأن الإجراءات الحكومية وينبغي أن تتضمن شروط المساندة مشاركة القطاع الخاص في تحمل مخاطر النتائج دون المتوقعة ومشاركة دافعي الضرائب في الانقاع بالمزايا المتجاوزة للتوقعات ومن الضروري التكفل بآليات التدخل للحد من الخطر المعنوي مع الإقرار بالطابع الملح الذي يتسم به الموقف الحالي والحاجة الواضحة للمساندة الحكومية.

5- العمل على تحقيق الهدف متوسط الأجل الذي يتمثل في إرساء نظام مالي أكثر سلامة وتنافسية وكفاءة؛ ويتطلب هذا تحقيق عملية منظمة لتسوية أوضاع المؤسسات المالية التي لا تمتلك مقومات البقاء، وتقوية إطار الاستقرار الاقتصادي الكلي/المالي الدولي للإسهام في تحسين الرقابة والتنظيم على المستويين المحلي والعالمي. كما يتطلب آليات لرفع فعالية الانضباط السوقي. كما ينبغي دعم أسواق التمويل والتوريد التي تكتسب أهمية في تسعير الائتمان والوساطة فيه، وهو ما يشمل تخفيض مخاطر الطرف المقابل من خلال أجهزة مقاصة رسمية.<sup>24</sup>

كما يرى دومنيك سترأوس مدير عام الصندوق أنه توجد مجموعة من الإجراءات لإمكانية التعامل مع الأزمة؛ وذلك بعدما قام باستعراض تصنيفات الدول

<sup>24</sup> صندوق النقد الدولي: تقرير الاستقرار العالمي، 2008.

المختلفة وتشخيص المشاكل التي تتعرض لها من جراء هذه الأزمة؛ ومن ثم بيان الإجراءات المناسبة لكل منها:

- ينبغي أن تستخدم الاقتصادات المتقدمة سياسة المالية العامة عندما يتيسر لها ذلك، وذكر أن هذا الاستخدام يقصد تخفيف الضغوط في موطن تركزها، أى فى القطاع المالى وقطاع الإسكان، لكنه يرى أن الدولة التى تستطيع أداء هذه المهمة ينبغي أن تكون مستعدة لتنفيذ دفعة تنشيطية مالية، وإمكانية استخدام أسياسة النقدية من أجل دعم النمو استنادا إلى تخفيض أسعار الفائدة.

- أما بالنسبة للاقتصادات الصاعدة فإنها تتباين فى درجات حرية الحركة المتاحة لها: فالبعض يمكنه السحب من الاحتياطات لتمويل النقص المؤقت والمفاجئ فى تدفقات رأس المال، بينما يحتاج بعضها الآخر إلى رفع أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية تمشياً مع علاوات المخاطر؛ بقصد القضاء على التدفقات الخارجة، وتعزيز الثقة فى عملاتها المحلية، وأخيراً هناك بلدان تحتاج إلى مساعدات ضخمة.

- أما البلدان النامية فإنها تواجه انخفاضاً فى الطلب على الصادرات وتراجعا فى القدرة على الوصول إلى الائتمان التجارى، وهناك أزمة أخرى هى أزمة العداة والوقود التى فرضت ضغوطاً على الميزانيات العامة وموازن المدفوعات وأدت إلى ارتفاع التضخم وتكاليف المعيشة. وقد قرر أن الصندوق سيساعد كل الدول المتضررة.<sup>25</sup>

وفى تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمى الصادر عن صندوق النقد الدولى ذكر بأن التحديات أمام السياسات الاقتصادية الكلية لدى بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى فى كيفية إدارة الضغوط التضخمية المستمرة، ومواجهة المخاطر المتنامية من جراء أزمة الائتمان العالمية، وذكر التقرير أنه للحد من آثار أزمة الائتمان ينبغي:

- مواصلة الجهود لزيادة قدرة القطاع المالى على تحمل الصدمات وتعزيز مرونته.  
- أن تعمل السلطات على تقوية النظام البنكي، وتوخى الحذر المستمر إزاء أى آثار يمكن أن تنتج عن أزمة الائتمان العالمية.

<sup>25</sup> صندوق النقد الدولي: النشرة الإلكترونية، 2008/10/13 imf.org/survey@imf.org

- على السلطات متابعة أى تطورات فى أسعار العقارات وأن تقيم مكانم الضعف فى النظام المالى، والتى قد تجعله معرضا لمخاطر التصحيحات فى أسعار العقارات ولضغوط السيولة.<sup>26</sup>

### ثانيا: الرؤية الثانية:

يرى بعض الاقتصاديين أن الخروج من هذه الأزمة يتمثل فى مخرجين هما:

1- مخرج فنى يتمثل فى التقييد الصارم الحازم بعناصر الفن البنكى والتى يتكون من إدارة رشيدة للسيولة والعائد - إدارة رشيدة لمخاطر الائتمان - إدارة رشيدة لكفاية رأس المال، أعمال الرقابة والإشراف على كافة الوحدات البنكية المشكلة للجهاز البنكى إيجاد ترتيبات للعمل البنكى الحديث تكفل قيامه بمهامه الشديدة الضرورة والأهمية للاقتصاد المعاصر؛ حيث إن الجهاز البنكى بمثابة القلب من الجسد للاقتصاد.

2- مخرج بديل : فقد أن الأوان لـ"المجتمع الدولي" إن يفكر جديا فى "نظام بنكى بديل" لا يقوم على سعر الفائدة الربوى وهو ما يقدمه التمويل الإسلامى والتى يقدم كافة الحلول لمواجهة الأزمات إن وقعت أساسا، حيث قام النظام البنكى الحديث على نظام "المدانية" أى الإقراض والاقتراض بفائدة فالعلاقة بين البنك الحديث والمتعاملين معه يحكمها جانبين المركز المالى لهذا البنك أى ميزانية البنك وعقد القرض بفائدة وهذا يعتر ربا على أساس أن أى قرض جر ربحا مشروطا فهو حرام أما المبدأ الإسلامى فيقول إن "الخراج بالضمان" أو "الغنم بالغرم" أى أن العائد لا يحل إلا نتيجة تحمل المخاطرة فتقوم الصيغة الإسلامىة على أساس الاستثمار الحقيقى طويل الأجل وليس الاستثمار المالى عن طريق المقامرة فى بورصة الأوراق المالىة. بالنسبة للدول العربية البديل الأفضل لها الآن هو القيام بتأسيس نظام مصرفى عربى إسلامى يستمد جذوره وقواعده من الشريعة الإسلامىة، ويشكل لبنة جديدة فى صرح الوحدة العربية الاقتصادية.

### ثالثا: إعادة النظر فى الحرية المطلقة لنظام السوق:

لقد أدت هذه الأزمة إلى اتجاه الإدارة الأمريكىة نحو إسقاط ثابت من ثوابت عقيدتها الرأسمالية وهو أن "الدولة يتعين عليها ألا تتدخل فى النشاط الاقتصادى

<sup>26</sup> صندوق النقد الدولي: آفاق الاقتصاد الإقليمى: منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، أكتوبر 2008.

وتقوم فقط بدور الدولة الحارسة أى التى تقوم بخدمات عامة أساسية هى الدفاع والأمن والعدالة، وكذا توفير المناخ المناسب لعمل القطاع الخاص من خلال السياسات الاقتصادية التقليدية، وهى: السياسة النقدية والمالية؛ لكن مع وقوع هذه الأزمة فقد قامت الدولة بتدخل مباشر لدعم بعض المؤسسات النقدية لكى تستمر فى السوق البنكي، وتأميم البعض الآخر، وترك البعض الثالث للإفلاس ثم قامت بإقرار خطة الإنقاذ.

#### رابعاً: الرؤية الإسلامية للأزمة المالية:

ترى الشريعة الإسلامية إن التعامل مع المال كوسيلة للحياة أمر لا بد منه ولكن بشرط أن يراعى هذا النوع من التعامل مصالح الآخرين، يقول النبي صلى الله عليه وسلم: «لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالاً فَسَلَّطَهُ عَلَى هَلْكَتِهِ فِي الْحَقِّ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ حِكْمَةً فَهُوَ يَقْضِي بِهَا وَيُعَلِّمُهَا» . رواه البخارى 1409

فوجود المال بيد الإنسان يدعو للغبطة ولكن حين يُتعامَل معه بالحق ويكون لصالح الشعوب ، وعلى ضوء ذلك يكون التعامل معه على أساسين، أولهما : اكتساب المال ، وثانيهما : إنفاق المال ، ولا بد أن يكونا هذين الأساسين صحيحين.

و يقول النبي صلى الله عليه وسلم: «لَا تَزُولُ قَدَمَا عَبْدٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يُسْأَلَ عَنْ عُمُرِهِ فَيَمَّا أَفْنَاهُ وَعَنْ عِلْمِهِ فَيَمَّا فَعَلَ وَعَنْ مَالِهِ مِنْ أَيْنَ اكْتَسَبَهُ وَفِيْمَا أَنْفَقَهُ وَعَنْ جِسْمِهِ فَيَمَّا أَبْلَاهُ» رواه الترمذى 2602. وفى كلا الحالتين من المفروض أن تكون الوسائل للاكتساب أو الإنفاق مشروعة، والمقصود بالمشروعة هى التى تتحدد بضوابط الشريعة الإسلامية، وهى بطبيعة الحال تحقق مصالح الأشخاص أو المؤسسات لأن الشريعة الإسلامية أصلاً وجدت لتحقيق مصالح العباد، وجاءت لحفظ ضروريات الحياة التى منها مال الإنسان.

#### (أ) التشخيص الإسلامى للأزمة:

يرى الاقتصاد الإسلامى إن النظام الرأسمالى فيما يتعلق بموضوع الأموال سواء من ناحية الاكتساب أو الإنفاق يتسم بالآتى:

#### المحور الأول : اكتساب المال:

فمن أمثلة طرق اكتساب الأموال فى الأنظمة الرأسمالية السائدة فى عالم اليوم:

## - الربا :

فكل البنوك فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وبقية العالم بل و معظم دول العالم الإسلامى قائمة على أساس التعامل الربوى ( الفائدة ) لمن يودع رؤوس أموال لديها، وكذلك تمنح قروض ربوية للأخرين. يقول تعالى : ﴿ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴾ [البقرة : 276] والمحق هو الإبطال والمحي. يقول تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ \* فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَّا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ \* وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ \* وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَّا يُظْلَمُونَ ﴾ [البقرة : 278 - 280].

لقد أعطت هذه الأزمة دليلا واضحا على خطر الربا؛ وما يترتب عليه من أضرار، وهو دليل واقعى لمسئله الجميع الغنى قبل الفقير. ولعل ما ذكره الإمام الفخر الرازى فى تفسيره عن حقيقة الربا خير ما يذكر فى هذا الباب فيقول رحمه الله :

- أن الربا يقتضى أخذ مال الإنسان من غير عوض؛ لأن من يبيع الدرهم بدرهمين يحصل له زيادة درهم من غير عوض، ومال الإنسان متعلق بحاجته، وله حرمة عظيمة، كما فى الحديث: "حرمة مال المؤمن كحرمة دمه" رواه الدراقطنى فى سننه 2927 ، فوجب أن يكون أخذ ماله من غير عوض محرماً.

- إن الاعتماد على الربا يمنع الناس عن الاشتغال بالمكاسب؛ وذلك لأن صاحب الدرهم إذا تمكن بواسطة عقد الربا من تحصيل الدرهم الزائد، نقدا كان أو نسيئة ، خف عليه اكتساب وجه المعيشة، فلا يكاد يتحمل مشقة الكسب والتجارة والصناعات الشاقة؛ وذلك يفضى إلى انقطاع منافع الخلق. ومن المعلوم أن مصالح العالم لا تنتظم إلا بالتجارات والحرف والصناعات، ولا شك أن هذه الحكمة مقبولة من الوجهة الاقتصادية.

- أنه يفضى إلى انقطاع المعروف بين الناس من القرض؛ لأن الربا إذا حرم طابت النفوس بقرض الدرهم واسترجاع مثله، ولو حل الربا لكانت حاجة المحتاج تحمله على أخذ الدرهم بدرهمين، فيفضى ذلك إلى انقطاع المواساة والمعروف والإحسان.

وفى كل الأحوال يكون أحد الطرفين خاسرا ومظلوما؛ وذلك لأن النسبة الربوية المقررة لا تمثل حقيقة الربح المتوقع من استثمار هذا المال، فلو كانت أقل كان صاحب المال مغبوناً ومظلوماً، ولو كانت أكثر من الاستحقاق كانت المؤسسة المالية هي المغبونة بينما يسعى الإسلام إلى العدل المطلق، وإعطاء كل ذي حق حقه؛ وهذا يصعب تحقيقه في ظل النظام المالي الرأسمالي الذى أساسه الربا.

هذا بالإضافة إلى الأعمال الأخرى التى تتنافى مع الفطرة السليمة، مثل استغلال النفوذ، أو الأعمال غير الأخلاقية... الخ.

### المحور الثانى : محور الإنفاق:

نبين بعض أوجه الإنفاق فى النظام الرأسمالى كما يلي:

- **الحروب:** كشف الاقتصادى الأمريكى البارز الحائز على جائزة نوبل للسلام (جوزيف ستيجليتز) ، فى كتاب جديد أن تكلفة حرب العراق، التى تدخل عامها السادس فى 2008 م ، تضاعفت ثلاثة مرات عن الأعوام السابقة، لتصل إلى 12 مليار دولار شهرياً فى العام الحالى ، وتوقع ستيجليتز وليندا بيلميز ، الكاتبة المساعدة، أن حربا العراق وأفغانستان، بالإضافة إلى تواجد عسكرى طويل المدى فى الدولتين تكلف الخزانة الأمريكية ما بين 1.7 تريليون دولار إلى 2.7 تريليون دولار، أو أكثر بحلول عام 2017 م .

- **الإنفاق الناتج عن إدمان الخمر والتدخين** ، فالمشاكل الاقتصادية والخسائر التى تعود على الدول بسبب تناول شعوبها الخمر كثيرة وكبيرة ، فالعالم يخسر من جراء تناول الخمر بحدود 166 مليار دولار سنوياً كما تقدرها منظمات الصحة العالمية.. كما وتشير المنظمة إلى أن ثلث أسرة المستشفيات فى الدول الصناعية يشغلها مرضى الخمر. و تصرف دولة مثل بريطانيا 164 مليون جنيه إسترليني سنوياً لعلاج مرضى الخمر، حيث يقبع فى المستشفيات العقلية والنفسية فى إنجلترا ما يقرب من العشرين إلى الثلاثين ألف شخص بسبب الخمر، أما فى مجال التدخين فهناك مليار و300 مليون مدخن فى العالم .. والتدخين له تكاليف باهظة فعلى سبيل المثال وحسب آخر الدراسات الحديثة يكلف التدخين الولايات المتحدة بحدود 6 مليارات دولار سنويا .



## (ب) العلاج الإسلامى للأزمة المالية:

عند الحديث عن العلاج الإسلامى للأزمة المالية العالمية فإننا نتكلم عن منظومة اقتصادية متكاملة ومرتبطة؛ حيث يقدم الاقتصاد الإسلامى الحلول وأنظمة العمل التى يمكن تطبيقها تدريجياً للوصول للوضع الأمثل للبشرية فى الجانب الاقتصادى ومن تلك الحلول: <sup>27</sup>

- عدم إغراق الأسواق بالمال؛ فكثر تداول النقود وعرضها خطر فادح لأنه يؤدى إلى كثير من الممارسات الضارة بكافة الأفراد مثل المضاربات. ولذلك فلا بد من تقليل السيولة المالية بشكل تدريجى والاعتماد على النقد المغطى بالذهب بما يعبر عن أصول حقيقية يملكها المجتمع، كما كان من قبل حتى نضمن الاستقرار فى الأسواق المالية .

ومن أساليب عدم إغراق الأسواق المالية برؤوس الأموال الهائلة إيقاف المشاريع غير الاستثمارية التى تحمّل الميزانات أعباء ثقيلة ومثال ذلك الحملات العسكرية والحروب التى تؤدى فى العادة إلى تراكم العجز فى الميزان التجارى الأمر الذى يضعف الثقة بالاقتصاد الرأسمالى. كما يجب تشجيع الاستثمار الحقيقى بحيث يُعمل على الحد من المضاربات المالية؛ لآبد من فرض قيود على أنواع التعاملات المالية ومنع المعاملات التى لا تتضمن استثماراً حقيقياً .

- التخلص تدريجياً من كل أنواع التعاملات الربوية بكل أشكالها وقد حصل بالفعل أن خفضت البنوك الغربية هذه النسبة بشكل كبير مثل ما قام به بنك أستراليا المركزى والبنك الأوروبى أخيراً من خفض هائل لسعر الفائدة وما تبعه من توافق جماعى بين البنوك المركزية لعدة بلدان فى هذا المجال ، هو اعتراف ضمنى للمعالجة الصحيحة للمشكلة ما يعنى إمكانية التوصل لإلغائها وجعل التعامل مع المودعين صحيحاً من خلال أعمال صناعية أو تجارية أو أى نوع آخر من الاستثمار الصحيح بما يضمن عدم الظلم للطرفين ، وقد قدم الإسلام الحل البديل عن الربا بقوله تعالى : ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَاتَّبَعَهَا فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [البقرة : 275] ، ولقد عالج رسول الله صلى

<sup>27</sup> عبد الستار أحمد: تداعيات ونتائج الأزمة المالية العالمية والمنظور الإسلامى لها <http://saaaid.net>

الله عليه وسلم فى أول قاعدة اقتصادية إسلامية فى الربا بقوله فى حَجَّةِ الْوَدَاعِ :  
(..... فَلَيْسَ يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ إِلَّا مَا أَحَلَّ مِنْ نَفْسِهِ أَلَا وَإِنَّ كُلَّ رَبًّا فِي  
الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ , لَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ غَيْرَ رَبِّ الْعَبَّاسِ بْنِ  
عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ كُلُّهُ.....) جزء من حديث رواه الترمذى 3367 .

- **وضع برنامج للتخلص من مصادر الأموال الحرام:** فالمال الحرام أساس هلاك  
البشرية يقول النبي- صلى الله عليه وسلم -« لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يُبَالَى الْمَرْءُ  
بِمَا أَخَذَ الْمَالَ ، أَمِنْ حَلَالٍ أَمْ مِنْ حَرَامٍ » . البخارى 2083.

- خلق آلية لتعميم فكرة تطبيق أداء الزكاة على مستوى العالم؛ ذلك أن الزكاة تمنع  
تكديس الأموال فى البنوك وتضخيم رؤوس الأموال لأن مالكيها سيضطرون لإقحامها  
فى التعاملات التجارية حتى لا تأكلها الزكاة ونزول رؤوس الأموال للأسواق بمشاريع  
استثمارية ستكون حلا لكثير من المشكلات من أبرزها تحويل السياسة الرأسمالية إلى  
سياسة العمل والإنتاج وتوسع قاعدة الخدمات للجماهير وتشغيل الأيدي العاملة وغير  
ذلك ، كما أنها تحقق فى الحد الأدنى إحساساً بالعدل فتطفئ شعور الفقراء بالظلم .

كما أنها تمنع الجرائم المالية مثل السرقات والنهب والسطو، وما أشبه ذلك؛  
لأن الفقراء يأتهم ما يسد شيئاً من حاجتهم والزكاة مشتقة من زكا وتعنى النماء  
والطهارة والبركة وسميت الزكاة لأنها بحسب الدين الإسلامى تزيد فى المال الذى  
أخرجت منه، وتقويه الآفات، كما قال ابن تيمية رحمه الله : (نفس المتصدق تزكو،  
وماله يزكو ويظهر )، وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم: (ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدى منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة  
صُفِّحَتْ له صفائح من نارٍ فأُحْمِي عليها فى نار جهنم فيكوى بها جنبه وجبينه  
وظهره، كلما بردت أعيدت له فى يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يُقْضَى بين  
العباد، فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار) رواه مسلم . ولو لم يكن فى الزكاة  
مصالح العباد لما ترتب على مانعها هذه العقوبات الكبيرة.

- خلق نظام رقابى عالمى للتعاملات المالية يبدأ على مستوى العالم الإسلامى، وليكن  
عن طريق منظمة المؤتمر الإسلامى أو الاتحاد العالمى لعلماء المسلمين أو أى منظمة  
أخرى يعينها أمر العالم الإسلامى يضعه أهل الحل والعقد من المختصين بالاقتصاد  
الإسلامى ثم يتحول على مستوى العالم يراقب الدورة الاقتصادية على مستوى العالم  
ويصحح المسار، فقد أرسى الشريعة الإسلامى قواعد الرقابة المالية الإسلامى والتى

تطورت مع دول الخلافة المزدهرة، فأصبح لها أجهزة ودواوين تباشر رقابة فاعلة ومستمرة على مالية الدولة وحماتها من العبث والضياع بجانب الرقابة الذاتية التي غرسها العقيدة الصادقة في نفوس المسلمين، وذلك في ظل اقتصاد إسلامي مميز عن النظم الاقتصادية المعاصرة، فقد كانت لهذه الرقابة المالية في الإسلام سمات مميزة تنطوي على قواعد وأسس ومبادئ عامة تصلح للتطبيق العملي في الدول الإسلامية الآن وتفوق في سائر جوانبها الرقابة المطبقة في عدد من الدول الحديثة.<sup>28</sup>

---

28 - د. عبد الحميد الغزالي: الأزمة المالية فرصة ذهبية لتعزيز الاقتصاد الإسلامي [/http://almoslim.net](http://almoslim.net)

### النتائج :

- أن الأزمة المالية التي وقعت مؤخرا لم تحدث فجأة لكن سبقها كثيرا من الأحداث التي بدأت منذ عام 2000 ، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على أن النظام الرأسمالي يعج بكثير من المشكلات لكنها لا تطفو على السطح إلا بعد تفاعلها مع بعضها البعض.
- أن الولايات المتحدة باعتبارها قائدة النظام الرأسمالي قد قدمت نموذجا سيئا في انعدام الرقابة، أو إتباع قواعد المحاسبة والأصول المالية المتعارف عليها، وقواعد العمل المصرفي.
- عدم نجاح الولايات المتحدة والدول الأوروبية في تجنب الأزمة، أو في السيطرة السريعة على آثارها مما يدل على عدم صلاحية أنظمتها الاقتصادية للتطبيق.
- إن المبالغة في تحقيق الأرباح السريعة تبعا للنظام الرأسمالي هي التي أدت إلى الأزمة بصورتها الحالية.
- نجاح النظام النقدي المصري في تجنب لآثار السلبية للأزمة بقدر كبير، وهذا ما تنادى به المؤسسات الدولية وعلى رأسهم صندوق النقد الدولي.

## المراجع:

- د. إيهاب محمد يونس : حول الأزمة الحقيقية للرأسمالية، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع والإحصاء، يناير 2009
- البنك المركزى المصرى: إعلان صحفي، الموقع الرسمى للبنك [www.cbe.org.eg](http://www.cbe.org.eg)
- المراحل الكبرى للأزمة المالية منذ اندلاعها : <http://www.aljazeera.net/NR/exeres>
- عبد الستار أحمد: تداعيات ونتائج الأزمة المالية العالمية والمنظور الإسلامى لها [/http://saaaid.net](http://saaaid.net)
- د. عبد الحميد الغزالي: الأزمة المالية فرصة ذهبية لتعزيز الاقتصاد الإسلامى [/http://almoslim.net](http://almoslim.net)
- صندوق النقد الدولي: مستجدات آفاق الاقتصاد العالمى، 2009/1/28 ص 2.
- صندوق النقد الدولي: التقرير السنوى 2008 (إنجاح الاقتصاد العالمى لصالح الجميع) ص 16-17.
- صندوق النقد الدولي: مستجدات آفاق الاقتصاد العالمى، 2008/8/6.
- صندوق النقد الدولي: التقرير السنوى 2008:
- صندوق النقد الدولي: مستجدات آفاق الاقتصاد العالمى، 2008/8/6.
- صندوق النقد الدولي: مستجدات آفاق الاقتصاد العالمى 2009/1/28.
- صندوق النقد الدولي: تقرير الاستقرار العالمى، 2008.
- صندوق النقد الدولي: النشرة الإليكترونية، 2008/10/13 [imf.survey@imf.org](mailto:imf.survey@imf.org)
- صندوق النقد الدولي: آفاق الاقتصاد الإقليمى: منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، أكتوبر 2008
- ما الأزمة المالية <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DFE77E7E-EC1A-4D4C-A1A1-1.htm>
- **Daniel Cho** : Causes of Financial Crisis, <http://ezinearticles.com/?Causes-of-financial-Crisis&id=1333051>
- Financial crisis; [http://en.wikipedia.org/wiki/Financial\\_crisis](http://en.wikipedia.org/wiki/Financial_crisis)
- Patrick : The 2008-2009 Financial Crisis – Causes and Effects
- **Joseph E. Stiglitz** : The Next Bretton Woods; <http://www.project-syndicate.org/>
- <http://www.islamonline.net/Arabic/index.shtml>
- [/http://www.bbc.co.uk/go/toolbar/i/-/home/i](http://www.bbc.co.uk/go/toolbar/i/-/home/i)<sup>1</sup>

